

الملخص:

يرتكز الاقتصاد بصفة عامة على جملة من العناصر الأساسية، المتمثلة في الفلاحة والحرف والتجارة بنوعيهما الداخلية والخارجية، وان تقدم الدول يتحدد بمدى وفرة هذه العناصر، وكذا قدرة الإنسان على تفعيلها وتسخيرها لصالحه، فكلما توفرت هذه العناصر وتم التحكم فيها، تحسن المستوى المعيشي للمجتمع.

كما يعتمد الاقتصاد التونسي على الفلاحة بالدرجة الأولى بسبب وفرة الأراضي الزراعية الخصبة والمناخ الملائم الذي يساعد على تنوع المحاصيل الزراعية وتطوير الإنتاج، فكانت كل منطقة مختصة في إنتاج أنواع معينة من المحاصيل، حيث كانت اغلب زراعة السكان هي الحبوب منها القمح الصلب والشعير والبقول والخضر بالإضافة إلى الأشجار المثمرة مثل شجرة الزيتون، وغيرها من الخيرات التي تزخر بها البلاد التونسية.

بالإضافة إلى ذلك نجد أن المجتمع التونسي عرف صناعات تقليدية، تستمد خاماتها الأولية من الإنتاج الزراعي والحيواني، وهذا بفضل براعة الأسر التونسية في إنشاء صناعة تفيدها في حياتها اليومية، هذه الخيرات كلها يعتمد عليها البايات الحسينيين في قطاع التجارة بنوعيهما الداخلية والخارجية

من أجل الصعود بالبلاد إلى مصف الدول المتقدمة ووضع قاعدة متينة للاقتصاد التونسي، لان حياة البلاد وسعادتها تكمن في وضع نهضة اقتصادية وطنية، تسترجع بها البلاد ريقها، وتحي ما اندثر من قوتها.

لقد ساهمت التجارة في إدخال البلاد التونسية في وضع علاقات مع بعض الدول الأوروبية في مجال تبادل المنتوجات التي تزخر بها البلاد، وهذا بما يعرف بالتجارة الخارجية، كما ساهم البايات في وضع تسهيلات للسكان من اجل وضع أسواق داخل المدينة لتبادل السلع بين مختلف الجهات، وفك العزلة عن المناطق الصحراوية وغيرها. وهذا ما يعرف بالتجارة الداخلية.

Résumé :

L'activité commerciale de la Tunisie au cours de l'époque Husseinienne

Généralement, l'économie se base sur un ensemble d'éléments essentiels, comme l'agriculture, la production et le commerce intérieur et extérieur. Le développement des pays se base sur la disponibilité de ces éléments ainsi que la capacité des individus de les exploiter pour son propre intérêt, et à chaque fois que ces éléments sont disponibles et bien contrôlés, le niveau de vie s'améliore.

L'économie de la Tunisie se base principalement sur l'agriculture en raison de l'abondance des terres agricoles fertiles et du climat propice pour la diversification des récoltes et du développement de la production, chaque région était spécialisée dans la production d'un élément agricole spécifique. La majorité des plantations des habitants étaient : l'orge, le blé dur, les légumes secs et les légumes à cote des arbres fruitiers comme l'olivier d'autres richesses agricoles que recèle la Tunisie.

La communauté tunisienne a connu des productions artisanales qui puisent leurs ressources premières de la production agricole et animale et le mérite revient à l'intelligence des familles tunisiennes dans l'édification

d'une production utile pour leur vie quotidienne. Les beys Husseinite se basaient sur toutes ces ressources du commerce intérieur et extérieur dans le but de hisser le pays au rang des pays développés, et mettre en œuvre une base solide pour l'économie Tunisienne car le pays et sa prospérité résident dans une renaissance économique nationale qui lui permettra de récupérer son bien être et raviver toutes ses forces perdues.

Le commerce a permis à la Tunisie de tisser de nouveaux liens entre la Tunisie et quelques pays européens dans le domaine des échanges des productions que recèlent la Tunisie. Cette activité est connue sous le nom de commerce extérieur. Ceci dit, les Beys ont mis en œuvre des facilités pour édifier des marchés à l'intérieur des villes, faciliter l'échange des marchandises, et rapprocher les zones lointaines comme le Sahara à travers ce qu'on appelle le commerce intérieur.

Abstract:

The commercial activity of Tunisia during the Husseinian era

Economy is generally founded on a number of essential elements consisting of agriculture, industry, and trade with its internal and external features. The development of countries depends on these elements and on the ability of people to exploit and benefit from them. Whenever these elements were available and controlled, the standard of living improved for a society.

Thus, Tunisian economy depends mostly on agriculture due to the abundance of fertile lands and the convenient climate that helps provide a variety of harvests and develop productivity too. So, each region was specialized in the production of certain types of crops as most of the cultivated goods were cereals such as: durum wheat, barley, pulses, and vegetables, in addition to fruitful trees like olive trees and all varieties that abounded in Tunisia.

Tunisia was well known for its traditional craft as it obtained raw materials from agricultural and animal productions thanks to the proficiency of Tunisian households with craft in their daily lives. The Husseinian Beys depended in these internal and external trade resources in order to boost the country's development to compete with the leading countries and establish a solid base for the Tunisia economy. Because the country and its prosperity lie in a national economic revival that will allow him to recover his welfare and revive all its lost strength.

Trading activity allows Tunisia to forge new links with some European countries in products. This activity is known as external trade. That said, The Beys encouraged internal trade by providing facilities to people to open markets for exchanging commodities and to break the isolation of desert regions.

مقدمة

لقد مارس المجتمع التونسي في هذه الفترة نشاطا تجاريا واسعا حتى أصبح من الدعائم الرئيسية للاقتصاد التونسي، ويظهر ذلك في الأمن الذي عاد للبلاد بفضل تشجيع البايات ولإدراكهم بأنه هو العامل الأساسي لترويج المنتوجات والصناعات المحلية في الخارج، حيث كانت القوافل تربط بين مختلف جهات البلاد، وتعمل على مبادلة البضائع المتنوعة في إنتاج الجنوب والساحل والشمال وكذلك إلى البلدان المجاورة والخارجية⁽¹⁾.

فكانت التجارة في المجتمع التونسي تنقسم إلى نوعين، هما: التجارة الداخلية

والخارجية:

1- التجارة الداخلية:

لقد أدى تنوع الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي إلى ازدهار النشاط التجاري، فأصبحت المدن التونسية مراكز تجارية هامة يأتي إليها الأهالي من مختلف جهات البلاد لشراء حاجاتهم الضرورية، ومنها من يأتي إليها من الفلاحين، من أجل بيع إنتاجهم الزراعي والصناعي، وهذا ما خلق نوعا من الترابط بين المدن والأرياف⁽²⁾، ومن خلال ذلك نجد انتشار العديد من الأسواق في القطر التونسي، التي يأتي إليها التجار من كل الجهات. ومن أهمها هي سوق العطارين والبركة والقرانة والترك والقماش، وهي أسواق كانت منتشرة في العصر الحفصي والتركي، لتستمر خلال الفترة الحسينية، ومع ظهور أسواق جديدة منها ما يلي:

¹- أحمد قاسم، "أوضاع إيالة تونس العثمانية على ضوء فتاوى ابن عثوم"، في المجلة التاريخية المغربية، العدد 33-34،

مطبعة الاتحاد العام التونسي، تونس، 31 جويلية 1979، ص152.

²- رشاد الإمام، سياسة حمودة باشا في تونس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، السلسلة الرابعة تاريخ، منشورات الجامعة التونسية، 1980، ص277.

- سوق السكاكين: قد عرفت بصنع السروج ولوازم الفروسية، وكانت هذه السوق في القطر منذ القرن 9 هـ / 15 م، وتم تجديدها في عهد الباي حسين بن علي من 1117 هـ / 1705 م إلى غاية 1153 هـ / 1740 م.
- سوق البلاغجية: أسست هذه السوق من قبل علي باي الثاني سنة 1182 هـ / 1768 م، وتقع بالقرب من سوق العطارين. وقد تخصصت في صنع البليغة وكل أنواع الأحذية، وهي أحذية تقليدية وأغلب صناعاتها من صفاقس وسوسة⁽¹⁾.
- سوق الباي: أسسها حمودة باشا 1196 هـ / 1781 م إلى غاية 1228 هـ / 1813 م، وكانت مختصة في تجارة السجاد والأقمشة الحريرية، وتباع فيها أيضا الأقمشة الصوفية⁽²⁾.
- سوق الشواشين: تحتوي على سوقين وهما السوق الصغير والكبير الذين تم بناؤهما من قبل حمودة باشا الحسيني بين سنتي 1197 هـ / 1782 م إلى غاية 1230 هـ / 1814 م، وكانت جماعة حرفي الشاشية، إحدى أهم الجماعات والحرف المتعلقة بالشاشية حيث كانوا يمارسون نشاطا تجاريا مربحا، وكانت حكرا على مدينة تونس. وقد كان لهذا القطاع أمين يسهر على آداب المهنة وأخلاقياتها، ويعمل على تسوية النزاعات⁽³⁾.
- السوق الجديد: أسس هذه السوق يوسف صاحب الطابع، وأشرف على تدشينها الباي حمودة باشا سنة 1228 هـ / 1813 م، وفيها أنشطة تجارية مختلفة⁽⁴⁾. بالإضافة إلى أسواق أخرى ساهمت في الترويج للحرف والفلاحة التونسية. نجد أنه في القرن 18 م، قام أحد الرحالة الروس بزيارة إلى الايالة التونسية، وهو الرحالة سومراكوف، الذي اعتبر الأسواق في الايالة هي أفضل الأماكن وأكثرها ضرافة، وهي عبارة عن أروقة مغطاة، حيث وصف سوق العطارين، ومختلف أنواع الروائح الطيبة

¹ - محمد بن عثمان الحشايشي، العادات والتقاليد التونسية الهدية أو الفوائد العلمية في العادات التونسية، ط1، دراسة وتحقيق الجيلاني بن الحاج يحيى، تقديم محمد اليعلاوي، دار سراس للنشر تونس، 1994، ص 380.

² - الحشايشي، المصدر السابق، ص 382.

³ - نفسه، 385.

⁴ - أبوا بكر عبد الكافي، تاريخ تونس، منشورات التعاضدية العمالية للطباعة والنشر، صفاقس، 1966، ص 95.

الصادرة عن العدد من الحشائش والأعشاب والورود والحناء، ثم يواصل جولته في سوق الشواشين، متأملاً فيما تزخر به هذه السوق من بضائع متنوعة، ثم يدخل سوق الأسلحة للتعرف على محتوياتها، وقد تمكن من خلال هذه الرحلة من التعرف على الأسواق باعتبارها تمثل مركز ثقل الحياة الاقتصادية في الولاية، وأتاحت له الفرصة للاتصال بأهلها وتجارها⁽¹⁾.

وكانت التسهيلات التجارية تقوم تحت تشجيع البايات قصد الحصول على الأموال لخزينة الدولة واستغلالها في أمور البلاد، وأكثر البايات اهتماماً بهذا الموضوع، حمودة باشا الذي ساهم بسياسته في إنعاش التجارة الداخلية، إذ منع التجار الأجانب من ابتياع المحصولات الزراعية من المزارعين مباشرة، إلا إذا تمت بواسطة تجار تونسيين وتم هذا الإجراء لأمرين هما:

- ضمان ربح التجار المحليين على كل صفقة.
 - محاولة حماية الفلاح والتخفيف من الغبن الذي يحصل له عندما يبيع كل محصول له أو جزء منه، قبل وقت الحصاد بأثمان بخسة.
- أما التجار اليهود القاطنون بتونس والذين يعتبرون تونسيين، فإن حظهم في التجارة الداخلية كان محدوداً نسبياً، حيث حدد لهم نوع البضاعة التي يسمح لهم بالتجارة بها في الداخل وهو أنهم يبيعون ما يكال بالذراع ويوزن بالميزان من حرير وغيره⁽²⁾.

وإلى جانب ذلك، نشط الباي التجارة الداخلية التي تتم عن طريق القوافل التجارية العاملة في الجنوب والشمال، وكان لها فضل في ترويج البضاعة وتنشيط التجارة⁽³⁾.

¹ - نجم الدين القزديلي "إيالة تونس من خلال مذكرات وتقارير الرحالة الروس في القرنين الثامن والتاسع عشر"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 97-98، زغوان، 2000، ص 188-189.

² - رشاد الإمام، المرجع السابق، ص 278.

³ - رشاد الإمام، المرجع السابق، ص 278.

وكذلك قام الباي ببناء قنطرة ببغزرت، والتي ربطت أخصب جهة تزرع فيها الحبوب وهي المنطقة الشمالية بالعاصمة والنواحي المجاورة لها، كما استغرق الباي في بنائها ما يزيد عن خمسة عشر سنة، وتمت سنة 1800م، بعد أن صرف الباي على إقامتها أموالا كثيرة. ومن مظاهر اهتمام هذا الباي بتنشيط التجارة الداخلية، هو بناؤه لسوق الباي، وهي من أحسن أسواق العاصمة⁽¹⁾.

وكما يقول ابن أبي الضياف حول يوسف صاحب الطابع ما يلي: "...وله عند الكثير من أعيان المملكة والحاضرة أموال لها بال على وجه القراض يتجرون بها معتمدين جاهه، حتى أن الفقير القادر على العمل في التجارة، إذا إستقرضه رأس المال يقوم بذلك ولا يتوقف، ولا يأخذ إلا ثلث الفائدة من أموال قراضه، ترغيبا للناس في العمل، وفي الأخذ من عنده، ويقول القليل من الكثير كثير..."⁽²⁾.

وهذه السياسة الداخلية استطاع الباي أن يحافظ على منتجات الدولة مع الحركة التجارية الداخلية بإقامة الأسواق، وضمان حق الفلاح في إنتاجه وعمله. وهذه السياسة اتبعتها البايات من بعده من أجل إنجاح التجارة الداخلية، وحافظوا على حقوق الفلاح والصناع.

2- التجارة الخارجية:

فبحكم موقع تونس الجغرافي، وتنوع منتجاتها الفلاحية، ومؤهلاتها التجارية تعاطت هذه البلاد مع البلدان المسيحية شتى أنواع التجارة، وهذا منذ دخولها تحت النفوذ العثماني الذي ساهم في تعزيز العلاقة التجارية مع الشرق، بعد أن نقصت خلال العصر الحفصي، وكذلك ظهور التجار المسيحيين المتمتعين بنظام الامتيازات⁽³⁾.

¹ - Louis Frank, Histoire de Tunis, Précédée d'une description de cette régence, Didot Frères, Imprimerie RSDE l'institut de France, Paris, 1851, p. 123

² - ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار تونس وعهد الأمان، الدار التونسية للنشر، تونس، 1963، ج 7، ص 96.

³ - Khelifa chater, : Dépendance et mutations Précoloniales - La Régence de Tunis de 1815 à 1857, Publications de l'université de Tunis, Imprimerie Officielle de la République Tunisienne, Tunis, 1984, p. 150-151.

وقد سهل هذا النظام قدوم التجار المسيحيين، وخاصة منهم الفرنسيين إلى تونس حيث يطيلون البقاء فيها من أجل التوسع في العمل التجاري، وينتظمون في شكل مجموعات عرفت بالأمة La Nation، ومما دعم هذا النظام، هو وجود قناصل موفودين من حكوماتهم، ويمثلونها لدى الباي، ويقومون بالدفاع عن مصالح الأمة المستقرة بتونس. وهذا يعني أن الإيالة التونسية قد دخلت في نوع آخر من التجارة، وهي التجارة الخارجية مع الدول الأوروبية وغيرها، وفي هذا الصدد نستنتج ثلاثة نقاط مهمة:

- وجود تجارة عبور نشيطة خصت البضاعات الإسبانية والشرقية وغيرها.
- بروز تجارة الحبوب كعنصر رئيسي في صادرات البلاد، ونمو بيع زيت الزيتون والصوف.
- الازدياد المتواصل في الواردات، وخاصة ما يتعلق بالمواد الخام الصالحة لصناعة الشاشية وغيرها⁽¹⁾.

وكانت لتجارة العبور في تونس آفات صحراوية، إذ أن الإيالة كانت ملتقى للقوافل الصحراوية والمغربية. فكانت قوافل غدامس وفزان تأتي بالعاج والتبروريش النعام وغيرها. وتحمل الملح والمنسوجات الأوروبية وغيرها والمرجان، وخاصة المعادن، فوجود هذه القوافل في الخريف والشتاء، كان مناسبا لتنشيط الحركة التجارية في تونس، وبيع نصيب كبير مما كانت تستورده من أوروبا، حيث كان فضاء التجارة في تونس جامعا لأجناس مختلفة ومتباينة من حيث نوعية التجارة التي تتعاطاها⁽²⁾.

وفي هذا الصدد نلاحظ عودة التجار المسيحيين بعدما عرفت الإيالة نوعا من الأمن والاستقرار، وأعادوا بناء الحي الإفرنجي الموجود في جهة باب البحر، فشيدت الفنادق للفرنسيين والإنجليز والهولنديين واليهود والإيطاليين والمالطيين وغيرهم. وكان أكثر هؤلاء التجاريين يمثلون مجموعات تجارية موجودة بأوروبا، بالإضافة إلى وجود نوع

¹ - الصادق بوبكر "إيالة تونس في القرن 17م وعلاقاتها التجارية مع موانئ البحر المتوسط"، مركز الدراسات والبحوث العثمانية والأندلسية الموريسكية، زغوان، 1987، ص11.

² - نفسه، ص16.

آخر من التجار وهم التجار التونسيون الذين ساهموا في تشجيع هذه التجارة، ومنهم كبار التجار المتمثلين في البايات والقياد وأعوان الدولة. ثم وجد التجار الأندلسيين والتجار التونسيين المحليين، أهمهم محمد سيالة، ومحمد كراث وإبراهيم العصفوري وغيرهم من التجار. ولكن المنافسة الأوروبية حددت من نفوذهم التجاري في الخارج، مما أدى بالبعض منهم إلى الانصراف إلى التجارة الداخلية، وهذا ما نجده عند الأندلسيين الذين تعرضوا إلى مزاحمة من طرف الليفورنيين والفرنسيين، فانصرفوا إلى التجارة الداخلية والحرف التقليدية⁽¹⁾.

لقد تمكنت الدول الأوروبية من السيطرة على التجارة الخارجية وذلك بوفرة الأموال التي ساعدتها على الحصول على امتيازات، سمحت لها باستغلال مناطق بتونس لصالحها الخاص، وهذا ما نجده في الشركة الفرنسية التي استغلت مقاطعة رأس النيقرو أو ثامكرت (Cap Nègre)، التي تقع في شرق طبرقة، في أواخر القرن 17م، وبداية القرن 18م، والذي حولته إلى مركز تجاري يشغله التجار الفرنسيون، ويتعاطون فيه تسويق حبوب إفريقية. وقد كرسّت هذه الشركات مبالغ مالية معتبرة كي تربط اقتصاد القبائل بتجارها، ومع تقديم الهدايا لرؤسائها من أجل بناء علاقات حسنة معهم، والحصول على المنتجات⁽²⁾.

- كما اعتمدت هذه الشركة الدفع الفوري بالريالات الاسبانية التي كانت هي العملة الرئيسية للبلاد حتى سنة 1714م.

- الحرس على خلق سوق قارة لشراء الحبوب في رأس النيقرو.

- إدخال معايير كيلية جديدة تناسب بائع الحبوب.

¹ - الصادق بوبكر، المرجع السابق، ص 17-19.

² - محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تعريب محمد الشاوش ومحمد عجيبة، دار سراس للنشر، تونس، 1980، ص 85.

- اعتماد أسعارا توفر ربحا ملائما للتجار، وتعمل على إعفائهم من تكاليف نقل قموحهم إلى أسواق أخرى بعيدة.

- اتساع رقعة مساحات الأراضي المخصصة لزراعة القمح.

أما بالنسبة للتأثير النقدي لتجارة شركة رأس النيقرو على الايالة التونسية هي:

- طوال فترة تواجد هذه الشركات في البلاد كانت تستخدم العملة الفضية الاسبانية مثل الريال الاشبيلي أو المكسيكي وغيرهم.

- التجارة بالعملة الاسبانية صارت من أهم موارد الربح لرأس النيقرو، وذلك اعتمادا على تدهور القيمة الحقيقية لهذه الريالات من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع قيمتها في السوق التونسية والمضاربات الناتجة عن عملية تحويلها فأدى هذا الوضع إلى أن الشركات كانت تحصل على القمح بأثمان حقيقية دون أثمانها الاسمية، وبهذا ساعدت على تعميق الأزمة المالية للبلاد التونسية وجعلها أكثر تبعية لرأسمال تجاري أوروبي وفرنسي خاصة⁽¹⁾.

واستمرت هذه الشركات في نشاطها إلى غاية صيف سنة 1741م، حيث اتجه الباي علي باشا وابنه يونس إلى طبرقة وقام بالقضاء على مركز الجنوبيين (GENIS) التجاري فيها ووضع حدا للوجود المسيحي في هذه الجهة، ثم التفت إلى مركز كاب نيقرو التجاري، فأخذه من الفرنسيين ودمره تدميرا كليا، وهذا من أجل القضاء على التجار الأوروبيين قصد مراقبة تصدير منتوجات البوادي، وجرت خلاله حرب انتهت بصلح في نوفمبر 1742م، وسرعان ما رجعت الأمور إلى نصابها، وبدأت المصالح التجارية بين البلدين⁽²⁾.

¹ - الصادق بوبكر "بعض مظاهر التأثير الاقتصادي للشركات التجارية برأس النيقرو (ثامكرت) على الايالة التونسية في أواخر القرن 17م وبداية القرن 18م"، عبد الجليل التميمي، الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادرها، مطبعة الاتحاد العام التونسي، تونس، 1986، ج 1-2، ص 611-612.

² - محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص 85.

ومن سياسة على باي الثاني التجارية، حث التجار التونسيين على العمل ، وتحسين العملة. فقد ذكر ابن أبي الضياف في كتابه ما يلي: "...أنه كان يعطي ما يفضل عنده

من الأموال للتجار يتجرون بها برا وبحرا ولا يسترجع منهم إلا رأس المال ولهم الربع بتمامه لدورة ثانية"⁽¹⁾.

وبذلك نشطت التجارة في عهده برا وبحرا، وشرقا أكثر منها غربا، بالرغم من تلك الأزمة الناتجة عن احتلال فرنسا لجزيرة كورسيكا، والتي انتهت بالصلح الذي تم في سنة 1770م. ومن نتائجها رجوع التجار

الفرنسيين إلى تونس، ونمو التجارة بين البلدين، وتوسع التعاون بينهما ومحاولة بعض التونسيين ربط علاقة تجارية مباشرة مع مرسيليا التي كانت آنذاك أهم موانئ البحر المتوسط⁽²⁾.

كما بدأ أحد التجار التونسيين عملياته التجارية في سنة 1187هـ/1773م، إلى مرسيليا انطلاقا من سوسة وتونس ثم التحق بهذه المدينة الفرنسية. ومن أهم البضائع التي تاجر بها في مرسيليا الغاسول، وهو نبات بري يستخدم في صناعة الصابون، بالإضافة إلى الصوف والشعير وفي المرتبة الثانية الفول والقمح، والحمص والتمر والشمع، ومن السلع التي استوردوها من مرسيليا هي: القهوة، الطرطر Tartre، وهو رسوب الخمر في أسفل الإناء يستعمل في صناعة الشاشية والشب والخطب والكافور والأمشاط والمسامير والفلفل والحديد وسبائك الذهب والأسلحة وطبنجات، ومحارب برشلونة، والأقمشة المختلفة والمذهبة. ومن الملاحظات التي سجلها هذا التاجر عند عودته: "...أن سوق مرسيليا صعبة جدا بالنسبة للتجار التونسيين، وتكمن هذه الصعوبة في اللغة وفي الإقامة وفي المعاملات وتتضاعف هذه المصاعب نتيجة العداوة التي يكنها التجار الفرنسيون للتجار الأجانب، وهذا رغم المعاهدات التجارية

¹ - ابن أبي الضياف، المرجع السابق، 1963، ج 2، ص 161.

² - محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص 87.

التي كانت قائمة بين البلدين، وهذه الحالة تؤكد على سيطرة التجار الفرنسيين على التجارة التونسية والرغبة في الحصول عليها بأبخس الأثمان..."⁽¹⁾.

والجدير بالملاحظة أن فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية كانت تهدف إلى إقصاء الدول الإسلامية عامة من التجارة الخارجية، وقد وظفت كل الوسائل لتحقيق ذلك. ولكن هذه الحالة التي آلت إليها التجارة الخارجية لتونس من تسلط الفرنسيين عليها انتهت في فترة حمودة باشا، الذي قام بتشجيع التونسيين على تولي شؤون هذه التجارة وذلك باتخاذ جملة من التدابير منها:

- إعطاؤهم رخص تصدير الحبوب أو الزيت، وهؤلاء التجار التونسيون يبيعونها بدورهم لغير أهل المملكة من التجار.
- إعفاء أهل المملكة من دفع ضريبة على تصدير الحبوب والزيت من تونس، وإنما يدفعها غير أهل المملكة من التجار.
- تخفيف الباي لحقوق الجمرك على التجار التونسيين فيما يخص البضائع التي يستوردونها من فرنسا بعد أن كانت القيمة 11% أصبحت 5.5% فقط.
- ذلك الاحتكاك بين التجار الأجانب والتونسيين ولد تأثيرا إيجابيا، وذلك لاكتساب التونسيين للخبرة في طرق وأساليب المهنة⁽²⁾.

كما اتبع الباي عدة سياسات مع مختلف البلدان وهي كما يلي:

- 1- سياسة حمودة باشا التجارية مع أوروبا ومن خصائصها ما يلي:
 - فتح باب تصدير الحبوب التونسية، وخاصة القمح إلى أوروبا على أوسع إمكاناته.
 - إيجاد الباي أسواق واسعة للإنتاج في أوروبا.

1 - علي الزواوي "دفتر حسابات خاص حول تجارة التونسيين مع مرسيليا خلال سنتي 1187-1188 هـ / 1773-1774 م، عبد الجليل التميمي، الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادرها، ج 1-2، مطبعة الاتحاد العام التونسي، تونس، 1986، ص 22-28.

² - رشاد الإمام، المرجع السابق، ص 280-281.

- عمله على زيادة الإنتاج التونسي، ونشر الأمن.
- جعل الريال الاسباني (Piastre d'Espagne)، والفرك الفرنسي العملتين المعتمدتين، في التعامل التجاري مع الدول الأوروبية.
- محافظته على أمن التجار الأجانب بالبلاد، ومن بين هذه الدول الأوروبية فرنسا وبريطانيا، واسبانيا وإيطاليا وأمريكا والدانمرك والسويد والبلاد الألمانية⁽¹⁾.
- ولما تولى حمودة باشا الحكم كانت فرنسا وبريطانيا تستأثران بامتيازات تجارية هامة بتونس، وكانت لا تدفعان من الضرائب الجمركية إلا 3% مقابل 5% تدفعه الدول الأجنبية الأخرى، وأهم ما كانت تصدره المؤسسات التجارية الفرنسية إلى بلادها هي الحبوب، وكان ذلك كامتياز تجاري تتمتع به الشركة الملكية الإفريقية⁽²⁾. وبعد وقت أصبحت تورد لتونس عدة أصناف من السلع خاصة الصوف الاسباني لصنع الشاشية، والبن، والسكر، والكتان وتصدر من تونس الحبوب والزيت والحريز، وبذلك ازداد التبادل التجاري⁽³⁾.

كما ذكر أحد الدارسين حول هذا الموضوع، مقارنة حجم التجارة التونسية الفرنسية مع حجم التجارة التونسية مع الدول الأخرى لسنة 1790 م وهي كما يلي:

- إستيرادات من مرسيليا إلى تونس 5.239.649 ليرة.
- صادرات من تونس إلى مرسيليا 4.629.603 ليرة.
- إستيرادات من البلدان الأجنبية الأخرى إلى تونس 2.099.750 ليرة.

¹ - رشاد الإمام "سياسة حمودة باشا التجارية مع أوروبا"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 6، تونس، يوليو 1976، ص 73-74.

² - لقد أنشئت هذه الشركة بتاريخ 22 فيفري 1741 م، من أجل إنماء تجارة إفريقية وتوفير الرخاء لرعايا الفرنسيين مع ضمان الوسائل التي تساعد على تطوير العمليات التجارية والهدف منها هي الرغبة في منع الانجليز من التسلل إلى هذه السواحل التي تعتبر أكبر مخزن للحبوب بالنسبة لفرنسا بالإضافة في جلب أكبر كمية ممكنة من حبوب الغرب التونسي إلى مرسيليا. أنظر: - محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون تاريخ، ص 195-196.

³ - رشاد الإمام، سياسة حمودة باشا في تونس...، ص 287.

- صادرات من تونس إلى البلدان الأجنبية الأخرى 3.095.665 ليرة⁽¹⁾.

أما حجم التبادل التجاري بين تونس والخارج لسنة 1792م، هي كما يلي:

- إستيرادات من مرسيليا إلى تونس 5.878.031 ليرة.

- صادرات من تونس إلى مرسيليا 7.751.318 ليرة.

- مجموع التجارة الفرنسية التونسية 13.629.349 ليرة.

- تجارة الدول الأجنبية مع تونس 6.984.003 ليرة.

- الميزان التجاري لصالح فرنسا يساوي 6.645.346 ليرة⁽²⁾.

ومن خلال هذه الأرقام، نلاحظ أن هناك تقارب في حجم الصادرات والواردات التونسية.

وبالإضافة إلى حسن التعامل التجاري مع بريطانيا، فإن الباي قد قام بتبادلات تجارية مع إسبانيا، حيث قوى علاقاته مع هذه الدولة منذ سنة 1790م، كما عقد الباي معاهدة صلح مع الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1797م، وهذه التجارة نشيطة جدا بين الطرفين⁽³⁾.

2_ سياسة الباي التجارية مع الدول الإسلامية: منها الدولة العثمانية ومصر من المشرق، وطرابلس الغرب والجزائر والمغرب الأقصى من الغرب، وهذه كلها تهدف إلى تشجيع الروابط التجارية فيما بينهم من أجل ضمان الاستمرارية⁽⁴⁾. ومن بين الدول الإسلامية التي شجع الباي التجارة معها بصفة خاصة الجزائر، نظرا للموقع الجغرافي المتقارب، وهذا ما ذكره أحد الدارسين حول الجزائر: "... لقد كانت تونس هي أقرب الأسواق الخارجية إلى الشرق الجزائري، لذلك كان تجار قسنطينة يفضلون التوجه

¹ - هي إحدى وحدات العملة الفرنسية، ففي سنة 1770م كانت قيمة الريال التونسي تساوي ضعفي الليرة الفرنسية.

أنظر: - رشاد الإمام، سياسة حمودة باشا في تونس...، ص288.

² - رشاد الإمام، "سياسة حمودة باشا مع أوروبا..."، ص 75-76.

³ - Khelifa chater, Op.cit, p. 168-170.

⁴ - علي الزواوي "العلاقات التجارية بين تونس والشرق في القرن 18م"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 29-30، 1983، ص 213-214.

إليها، حيث ينقلون لها منتوجاتهم ويتزودون منها بما يحتاجه السكان من مختلف المواد حيث كانت القوافل الرابطة بين جنوبي الايالتين كانت يومية وأن تجار سوف التي تقع في الجنوب الشرقي في بايلك قسنطينة، يحملون إليها أقمشهم الصوفية وأنواع التمور الممتازة والمظلات والتبغ ويستوردون منها مجموعة كبيرة من المصنوعات المحلية، والأوروبية...⁽¹⁾.

وبعد أن كانت تونس تستقبل بين 8 إلى 10 قوافل تجارية سنويا عن طريق قسنطينة أصبحت في سنة 1809 م تستقبل تلك القوافل شهريا. أما بالنسبة للسلع المصدرة والمستوردة فهي تتمثل فيما يلي:

أهم الأسواق	المقاصد	المواد المصدرة	المواد المستوردة
قسنطينة	تونس	الصوف، الجلود المذبوغ، التمور الشواشي، ريش النعام...	المصنوعات الأوروبية، العطور ، التوابل، القهوة، الأقمشة والحريرية
الوادي	نفطة	التبغ، التمور	المواد العطرية، الأقمشة الحريرية، الأسلحة، الكبريت...
توقرت	نفطة غدامس	الأقمشة الصوفية العادية، التمور، المظلات، المواد العطرية، التمور، الحبوب، الزيتون...	الأقمشة القطنية، العطريات، المصنوعات الأوروبية، التبر، العبيد، جثث النعام، البخور.

¹ - أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 151-155.

ورقلة	غدامس	الأقمشة الحريرية والقطنية، التمور، الحبوب، الزيتون، الأسلحة، وأنواع من العملة...	التبر، العبيد، العاج، البخور، وكثير من المنتجات الإفريقية... ⁽¹⁾ .
-------	-------	---	---

3_ سياسة الباي حمودة باشا التجارية مع إفريقيا السوداء: التي تتم عن طريق القوافل البرية من أجل حصول الدولة على معدن الذهب، بالإضافة إلى تجارة العبيد، حيث تجلبه من مختلف البلدان الإفريقية علاوة على ريش النعام العاج. فكانت تونس تصدر من تلك المنتجات، العبيد إلى المشرق الإسلامي وريش النعام إلى ليفورنه وغيرها من المنتجات⁽²⁾.

وبهذه العلاقات التجارية التي قام بها الباي حمودة باشا مع مختلف الدول استطاع في الأخير تطوير التجارة وتنويع الحرف وترويج المنتجات في الداخل والخارج، وتواصلت الأوضاع في الإيالة على هذا النحو طيلة حكم الباي حمودة باشا، ولكنها تغيرت فيما بعد لعدم قدرة البايات الذين خلفوه على الحفاظ على الواقع الاقتصادي المتطور، حيث بلغت مدا خيل الدولة في عهد الباي أربعة وعشرين مليوناً من الفرنكات، وبتوقف القرصنة وفساد السياسة قد جعلت تلك المداخيل تنخفض بصفة عجيبة⁽³⁾.

وفي هذا الصدد نجد إحصاءات أوردها محمد العامري الخاصة بمداخيل الإيالة التونسية للفترة الممتدة من 1824م إلى غاية 1829م، ليبين حالة البلاد مع العلم أن قيمة الريال تعادل قيمة الفرنك في هذه الفترة، وهي كما يلي:

¹ - نفسه، ص 159.

² - رشاد الإمام، سياسة الباي حمودة باشا مع تونس...، ص 297-300.

³ - محمد العامري، تاريخ المغرب العربي في سبعة قرون بين الازدهار والذبول، الشركة التونسية للتوزيع، القصة، تونس، 1974، ص 294.

القيمة بالفرنك:	المداخل:
4.200.000 فرنك.	- أداءات على المنتوجات الفلاحية السنوية
732.380 ف.	- ضرائب على العمال
217.700 ف.	- أداءات على السلع المستوردة
400.000 ف.	- مداخيل الزيت
250.000 ف.	- مداخيل دار الجلد
220.000 ف.	- الأداءات الجمركية المستخلصة بتونس
86.000 ف.	- الأداءات الجمركية المستخلصة بمختلف الموانئ
200.000 ف.	- أداءات صيد المرجان ببخرة بنزرت
600.000 ف.	- مداخيل ممتلكات الباي
180.000 ف.	- ضرائب يدفعها اليهود
46.000 ف.	- مداخيل صنع البارود
50.000 ف.	- المعاليم الموظفة على البواخر المحجوزة
20.000 ف.	- المعاليم الموظفة على المراكب المارة بميناء حلق الوادي
300.000 ف.	- خطايا يجمعها العمال
87.000 ف.	- اداءات على الأوامر التي تحمل طابع الباي
36.000 ف.	- اداءات على الحانات
200.000 ف.	- أرباح من ضرب دار السكة
270.000 ف.	- مداخيل من أرزاق المتوفين الذين تركوا ورثة
8.095.080 فرنك.	- المجموع:

ومن خلال هذه المعلومات نلاحظ مقدار مداخيل الدولة في هذه السنوات وصل إلى ثمانية ملايين وخمسة وتسعين ألف وثمانين فرنكا⁽¹⁾.

هذه الأوضاع التي آلت إليها الإيالة كانت نتيجة هيمنة الدول الأوروبية التي تسعى إلى السيطرة على التجارة العالمية، فتحكمت في أسعارها واحتكرت طرقها وأرباحها، وفرضت على بايات تونس معاهدات تمنح التجار الأوروبيين حقوقا كثيرة، وامتيازات مجحفة مكنتهم من السيطرة على التجارة الخارجية للبلاد التونسية، حيث أنهم في سنة 1820م كانوا يتحكمون في 92 % من صادرات تونس من زيت الزيتون مقابل 7.72 % للتجار التونسيين، و0.28 % للتجار اليهود، كما استقر بتونس بين سنتي 1816-1830م ما يزيد عن 18 تاجرا فرنسيا، إضافة إلى تجار الانجليز والاطاليين⁽²⁾.

وهكذا تمكن هؤلاء التجار الاحتكاريون من اقتناء المنتوجات التونسية بأسعار بخسة وتسويقها بأسعار مرتفعة ففي الفترة المتراوحة بين 1820-1830م، انخفض سعر زيت الزيتون بما يزيد عن الثلثين، في حين أصبحت القمح التونسية تروج بصعوبة بسبب منافسة قموح البحر الأسود لها، وكذلك الشأن بالنسبة للبضائع التونسية الأخرى مثل: الأصواف والجلود والشاشية التي تنتج في المعامل بفرنسا تحت علامة تونسية مزورة. وفي المقابل ازدادت الواردات التونسية في أوروبا وكانت متكونة في مجملها من بضائع باهظة الثمن أوهي من الكماليات تستوردها العائلة المالكة مثل: الجواهر والأقمشة الرفيعة. وقد نتج عن ذلك تفاقم الأزمة الاقتصادية بالبلاد وهذا ما أجبر البايات على التخفيف من قيمة الريال التونسي، وأدى ذلك إلى التداين لدى كبار التجار. كما وقع ضغط ضرائبي على السكان، ولم ينج من هذه الأزمة حتى رجال المخزن الذين أفلسوا بسبب منافسة الأوروبيين لهم⁽³⁾.

¹ - محمد العامري، المرجع السابق، ص 295.

² - عبد المجيد كريم، وثائق معرض الحركة الصلاحية بالبلاد التونسية بين 1815-1920، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية،

³ - Thomas Maggil, Nouveau Voyage À Tunis, C. L. F Panckoucke, Paris, 1815, P. 150-164.

- الصادرات والواردات التونسية:

1- الصادرات التونسية: تتكون هذه الصادرات تجاه أوروبا من المنتجات الفلاحية والحيوانية خاصة.

كما أن أغلب ما تصدره الايالة التونسية إلى الخارج، هي الحبوب وعلى رأسها القمح والشعير خاصة في السنوات الخصبة، بالإضافة إلى الفول والحمص والعدس والتمر، وتعد هذه المنتجات بمثابة تنمة للحبوب. كما كان زيت الزيتون أهم مادة غذائية يقع تصديرها إلى الخارج، فهي تمثل مع القمح قوام الحياة الفلاحية والتجارية. وإلى جانب هذه المادة الغذائية، كانت تونس تصدر كميات من الكسكسي نحو ليفورنة وغيرها. بالإضافة إلى السمن، ومن بين المواد الأولية للصناعات الصوف والجلود⁽¹⁾، حيث كان الصوف يباع ممشط أو خام، وكان طلبها من طرف التجار الأوروبيين في ارتفاع، والجلود أيضا ازداد الطلب عليها من طرف ليفورنة خاصة، بالإضافة إلى الصابون والمنسوجات وهذه الأخيرة كانت منتشرة خاصة في بلاد الجريد وسوسة وجربة وغيرها، ومنها الأحزمة والشاشية و الشموع والإسفنجة، وغيرها من المواد المصدرة⁽²⁾.

2- الواردات التونسية: شملت هذه الواردات مواد غذائية كالتفاح واللوز والزيت و التبغ والخمر وتجار هذين المنتجين هم اليهود، ومن المواد الكمالية نجد الأقمشة والمنسوجات الرقيقة. كما كانت المملكة تستورد ما هو ضروري لصناعة الشاشية، خاصة الصوف الإسباني ومواد التلوين وأدوات لخدمة الصوف، كما تستورد المواد الأولية لمصانعها و ورشاتها، بما في ذلك الأدوات الضرورية لصناعة السفن⁽³⁾.

¹ - محمد الحبيب عزيزي " مؤسسة دارالجلد في العهد الحسيني بالإيالة التونسية"، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 6، 2004-2005، ص 150.

² - Thomas Maggil, op.cit, p.165.

³ - Charles Cubisol, Notices Abrégées sur la Régence de Tunis, Libraire-Commissionnaire, À La Librairie L'Elmilik,

Tuins, 1867, P. 46-47.

ومن خلال كل هذه المعلومات نستخلص أن التجارة من أهم المراحل التي اعتمد عليها البايات الحسينيين لترويج المنتوجات سواء الفلاحية منها أو الحرفية، وذلك بإنشاء الأسواق الداخلية عبر مختلف الجهات وتنقل القوافل من منطقة إلى أخرى، كما ساهم في فك العزلة عن بعض القبائل الجبلية والصحراوية، حيث أحدثت نوعا من التقارب بين القبائل المختلفة مما ساعد على تبادل الأفكار والتجارب والمعرفة، بالإضافة إلى أن التجارة الخارجية ساهمت في إدخال البلاد التونسية في منافسة تجارية مع الدول الأوروبية، وهذا ما ساعد على التعرف على مختلف عادات وتقاليده تلك المجتمعات.

الببليوغرافية:

- الإمام، رشاد: سياسة حمودة باشا في تونس ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، السلسلة الرابعة تاريخ، منشورات الجامعة التونسية، 1980.
- بن أبي الضياف، أحمد: إتحاف أهل الزمان بأخبار تونس و عهد الأمان، ج1-8، الدار التونسية للنشر، تونس، 1963.
- بوبكر، الصادق: إيالة تونس في القرن 17م وعلاقاتها التجارية مع موانئ البحر المتوسط، مركز الدراسات والبحوث العثمانية والأندلسية الموريسكية، زغوان، 1987.
- بوبكر، الصادق " بعض مظاهر التأثير الاقتصادي للشركات التجارية برأس النيقرو (ثامكرت) على الايالة التونسية في أواخر القرن 17م وبداية القرن 18م"، التميمي عبد الجليل ، الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادرها، ج1-2 ، مطبعة الاتحاد العام التونسي، تونس، 1986.
- الحشايشي، محمد بن عثمان: العادات والتقاليد التونسية الهدية أو الفوائد العلمية في العادات التونسية، ط1، دراسة وتحقيق الجيلاني بن الحاج يحي، تقديم محمد اليعلاوي، دار سراس للنشر تونس، 1994.
- الزبيري، محمد العربي: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
- الزواوي، علي "دفتر حسابات خاص حول تجارة التونسيين مع مرسيليا خلال سنتي 1187-1188 هـ / 1773-1774م، عبد الجليل التميمي، الحياة الاقتصادية...
- الشريف، محمد الهادي: تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تعريب محمد الشاوش و محمد عجينة، دار سراس للنشر، تونس، 1980.
- العامري، محمد الهادي: تاريخ المغرب العربي في سبعة قرون بين الازدهار والذبول، الشركة التونسية للتوزيع، القصبة، تونس، 1974.
- عبد الكافي، أبوبكر: تاريخ تونس، منشورات التعااضدية العمالية للطباعة والنشر، صفاقس، 1966.

- عبد المجيد، كريم و جلاب، الهادي: وثائق معرض الحركة الصلاحية بالبلاد التونسية بين 1815-1920، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 1994.
- المدني، أحمد توفيق: محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
- CHATER, KHELIFA: Dépendance et mutations Précoloniales - La Régence de Tunis de 1815à 1857, Publications de l'université de Tunis, Imprimerie Officielle de la République Tunisienne, Tunis, 1984.
- CUBISOL, CHARLES: Notices Abrégées sur la Régence de Tunis, Libraire-Commissionnaire, A La Librairie L. Elmilik, Tuins, 1867.
- FRANK, LOUIS: Histoire de Tunis, Précédée d'une description de cette régence, Didot Frères, Imprimer RSDE l'institut de France, Paris, 1851.
- MAGGIL, THOMAS: Nouveau Voyage À Tunis, C. L. F Panckoucke, Paris, 1815.

الدوريات:

- الإمام رشاد: "سياسة حمودة باشا التجارية مع أوروبا"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 6، تونس، يوليو 1976.
- الزواري علي: "العلاقات التجارية بين تونس والشرق في القرن 18م"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 29-30، 1983.
- عزيزي محمد الحبيب: "مؤسسة دارالجلد في العهد الحسيني بالإيالة التونسية"، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 6، 2004-2005.

- قاسم أحمد: "أوضاع إيالة تونس العثمانية على ضوء فتاوى ابن عظوم"، في المجلة التاريخية المغربية، العدد 33-34، مطبعة الإتحاد العام التونسي، تونس، 31 جويلية 1979.

- القزدغلي نجم الدين: "إيالة تونس من خلال مذكرات وتقارير الرحالة الروس في القرنين الثامن والتاسع عشر"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 97-98، زغوان، 2000.